

التفاصيل الشخصية

الاسم: فضيلة القاضي أنتوني توماس أكويناس كارمونا، محامي سامي

تاريخ الميلاد: 7 آذار/مارس 1953

الحالة الزوجية: متزوج

الجنسية: مواطن من ترينداد وتوباغو

التعليم

1973-1977 بكالوريوس في الآداب (بدرجة شرف)
اللغة الإنجليزية والعلوم السياسية، جامعة جزر الهند الغربية، مونا، جاميكا.

1978-1981 بكالوريوس في القانون (بدرجة شرف)
جامعة جزر الهند الغربية، كايف هيل، باربايدوس

1981-1983 شهادة التعليم القانوني
كلية سير هيو جودينغ للقانون، سانت أوغوستين، ترينداد وتوباغو.

1986 شهادة الالتحاق بصفة محامي في القانون (نتيجة دمج مهنة المحاماة).

28 تشرين الثاني/نوفمبر -

9 كانون الأول/ديسمبر 1988 شهادة تدريس في "نظرة عامة على أساليب التحقيق في برنامج المساعدة في تدريب التحقيقات الجنائية الدولية، تحت رعاية وزارة العدل للولايات المتحدة، دومينيكا.

27 تشرين الثاني/نوفمبر -

8 كانون الأول/ديسمبر 1989 شهادة تدريس في "الندوة الإقليمية الثانية حول التدابير الفعالة المضادة لجرائم

المخدرات وتحسين إدارة العدالة الجنائية تحت رعاية معهد أمريكا اللاتينية للأمم المتحدة لمنع الجرائم ومعاملة الجانحين، سان خوسيه، كوستاريكا.

شهادة تدريس في الندوة القضائية التي أجزتها إدارة إنفاذ قوانين المخدرات لدى وزارة العدل في الولايات المتحدة، بورت أوف سباين، ترينيداد. نيسان/أبريل 1990

شهادة تدريس في الندوة الإقليمية الثالثة حول التدابير الفعالة المضادة لجرائم المخدرات وتحسين إدارة العدالة الجنائية تحت رعاية معهد أمريكا اللاتينية للأمم المتحدة ومعاملة الجانحين، سان خوسيه، كوستاريكا. 16-27 تموز/يوليو 1990

شهادة مشاركة في ندوة غسل الأموال تحت رعاية وزارة الأمن الوطني والسفارة الفرنسية، بورت أوف سباين، ترينيداد. 2-4 آذار/مارس 1993

شهادة مشاركة في ندوة تدريبية متعددة الجنسيات بشأن السيطرة على حركة السلائف والمواد الكيميائية تحت رعاية "لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات" و "إدارة مكافحة المخدرات" و "مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم" و "شرطة الخيالة الملكية الكندية" وحكومة ترينيداد وتوباغو، بورت أوف سباين، ترينيداد. 18-21 آذار/مارس 1993

شهادة تدريس في الندوة التدريبية الإقليمية بما في ذلك، ضمن أمور أخرى؛ مصادرة أرباح المخدرات، التطبيق العملي في المملكة المتحدة وكندا، التشريعات المتعلقة بالمخدرات وغسل الأموال ومدى انطباقه على منطقة البحر الكاريبي؛ تعقب ومصادرة أموال وممتلكات المخدرات غير المشروعة إلى جانب دراسة قضايا فعلية، تحت رعاية كلية الحقوق، جامعة جزر الهند الغربية، بربايدوس، وبرنامج الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، كينغستون، جامايكا. 22-26 تشرين الثاني/نوفمبر 1993

شهادة تدريس في قانون مكافحة المخدرات في برنامج تدريبي نظمته إدارة مكافحة المخدرات في القسم الميداني في ميامي بالتعاون مع وزارة العدل في الولايات المتحدة بشأن أمور المخدرات الدولية الذي يشمل مواضيع مثل التوجهات في الاتجار بالمخدرات 6 أيار/مايو 1994 - نيسان/أبريل 25

والمسائل القانونية المتعلقة بالرقابة وإجراء المقابلات والاستجواب وإعداد القضايا والتعرف على المخدرات والصيدلة، بورت أوف سباين، ترينيداد.

25-21 تشرين الثاني/نوفمبر

1994

شهادة تدريس في "المتابعة" وورشة عمل في التدريب على مصادرة الأصول للمدعين العامين والمحققين المحليين تحت رعاية كلية الحقوق وجامعة جزر الهند الغربية وبرنامج بربادوس والأمم المتحدة للتدريب القانوني على مكافحة المخدرات، بورت أوف سباين ، ترينيداد.

1994-1993

دورة دراسية باللغة الأسبانية في معهد اندريس بيلو، السفارة الفنزويلية، بورت أوف سباين ، ترينيداد.

31 تشرين الأول/أكتوبر -

تشرين الثاني/نوفمبر 1995

شهادة تدريس في ندوة تدريبية متعددة الجنسيات على جرائم غسل الأموال المتصلة بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والجرائم المتعلقة بها، والتحقيق فيها وإعداد القضية تحت رعاية الحكومة الفرنسية ومنظمة الدول الأمريكية وجامعة نورث كارولينا وعمبروك، فورت دي فرانس، مارتينيك.

خبرة العمل

2004 - حتى الآن

قاضي المحكمة العليا في المحكمة العليا لترينيداد وتوباغو.

2004 - 2001

محامي الاستئناف، (مكتب المدعي العام) في المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، لاهاي، هولندا والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا في أروشا وتانزانيا.

2002

مُنح صفة "محامي سامي" - (سيلك).

آب/أغسطس-أيلول/سبتمبر 1999

مدير النيابة العامة بالإناثة.

1999-1995

نائب مدير النيابة العامة.

مساعد مدير النيابة العامة.	1995-1994
محامي دولة سامي.	1994-1989
محامي دولة أول، محامي دولة ثاني، محامي دولة ثالث.	1989-1983
محاضر في القانون التجاري في معهد سان فرناندو الفني - ممتحن على المستوى الوطني في القانون التجاري لترينيداد، ترينيداد وتوباغو.	1985-1983
محاضر في قسم اللغة والعلوم اللغوية، ومدرس سامي في قسم الحكومة، جامعة جزر الهند الغربية، سانت أوغستين، ترينيداد.	1885-1981
مدرّس ثاني متخرج، مدرسة بالو سيكو الحكومية الثانوية، ترينيداد.	1978-1977
مدرّس في مدرسة سانت هيوز هاي سكول وميرل جروف هاي سكول، كينغستون ، جامايكا.	1975-1974
مدرّس في مدرسة فيزاباد الثانوية الانجليزية، ترينيداد.	1973-1972

مميزات العمل في صفتته المهنية

3 كانون الثاني/يناير 2001-2004 بصفته كمحامي الاستئناف (مكتب المدعي العام) لدى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة والمحكمة الجنائية الدولية الخاصة برواندا، فقد قام بأعمال الادعاء بنجاح وإعداد الاستئنافات بالنيابة عن مكتب المدعي العام بشأن مجرمي الحرب الذين تكونوا من جنرالات وقادة المعسكرات والجنود والسياسيين المدانين بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية الإبادة الجماعية. كما قدم أدلة جديدة من شهود الاستئناف الدوليين المتنوعين.

بصفته كمحامي دولة ونائب مدير النيابة العامة، فقد عمل بمثابة وزير العدل في جميع الأوقات أثناء قيامه بإجراء الادعاءات العامة؛ وقام بإجراء دعاوى الادعاء العام في القضايا الكبرى والمعقدة في المحاكم الابتدائية والمحاكم العليا؛ وقام بإجراء دعاوى الادعاء العام ضد ضباط الشرطة وموظفي القطاع العام عند الاقتضاء، ودافع عن الشرطة وموظفي القطاع العام ضد الاتهامات المعاكسة في قيامه بواجباته.

قام بإجراء دعاوى الادعاء العام في المحاكم الابتدائية والمحاكم العليا ومحاكم الاستئناف في ترينيداد وتوباغو منذ بداية ممارسته، ولكنه عمل حصراً تقريباً لمدة 12 عاماً في محكمة الاستئناف (الدائرة الجنائية).

ظهر في المحكمة العليا ومحكمة الاستئناف في قضايا الاستئناف المدنية عند الاقتضاء.

ساعد في الاستئنافات الجنائية إلى مجلس الملكة، لندن، إنكلترا، بعمل الاتصالات وتقديم المشورة إلى المحامين الذين يمثلون الدولة.

ساعد في إدارة وتنظيم مكتب مدير النيابة العامة وفي الإشراف على الدعاوى الجنائية.

أشرف على الموظفين الأتباع المختصين، وتقديم المشورة والتدريب لهم وتوجيههم، وأشرف على ما يقرب من 30 من محامي الدولة في مكتب مدير الادعاء العام، أي أنه ساعد مدراء الادعاء العام ومحامي الدولة الكبار ومحامي الدولة.

قام بإعداد وصياغة لوائح الاتهام والتدقيق في صحتها.

قام بإعداد قواعد السلوك لادعاءات الدولة بشكل مبادئ توجيهية للادعاء العام.

قدم المشورة إلى مدير الادعاء العام بشأن جميع المسائل القانونية المعقدة، والأمور والقضايا.

قدم المشورة بشأن القضايا غير المرغوب بملاحقتها، والإنهاء في القضايا الجنائية وفي مسائل اكتفاء الأدلة العامة من أجل الادعاء العام.

ظهر بالنيابة عن الدولة في مسائل تسليم المطلوبين وطلبات إطلاق السراح بالكفالة المتنازع عليها في محكمة الاستئناف. وأوصى بالمراجعة والتعديلات على القوانين الحالية.

سهل الطلبات والمساعدة من وإلى الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية. أجاب على المعطيات القانونية المقدمة إلى اللجنة المعنية بحقوق الإنسان بموجب البروتوكول الاختياري الملحق بالميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

قدم المشورة إلى "مكتب الخدمات الاستراتيجية" و "وحدة مكافحة الجرائم والمخدرات" وإلى دوائر وزارة الأمن الوطني، في صدارة منع أعمال الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

عمل كممثل عن وزارة الشؤون القانونية في اللجنة الاستشارية الفنية لتعاطي الكحول والمخدرات المعينة من قبل مجلس الوزراء، وك رئيس للجنة الفرعية القانونية في الفترة من 1988 إلى 1999. كان للجنة الولاية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية الرئيسية الوطنية للمخدرات في الفترة 1995-1999 وما بعدها.

ألقى بمحاضرات لمهامي الحكومة أثناء الدورات التدريبية الداخلية.

ألقى بمحاضرات لضباط الشرطة والجمارك والدوائر العامة من جميع الرتب في ندوات تدريبية فيما يتعلق بالقانون الجنائي، وأساليب التحقيق، والمسؤوليات القانونية والعثرات المقترنة بها وبشأن التنفيذ الفعال للتشريعات الجديدة والقديمة.

قدم المشورة إلى دائرة الشرطة، وعند الاقتضاء، بشأن إجراء التحقيقات الجنائية وأوصى بالاتهامات الجنائية وفقاً لذلك. استعرض ملفات الشرطة لتحديد كفاية الأدلة، ومنع أي إساءة للإجراءات.

قدم المساعدة عند اللزوم في الناحية المدنية من أعمال الدعاوى والمقترحات الدستورية، وقدم المشورة وفقاً لذلك إلى الدوائر الحكومية الأخرى، على سبيل المثال وزارة الأشغال والنقل، و وزارة العمل، و وزارة الصحة، و وزارة الزراعة. بما في ذلك دوائر الغابات وإدارة الجمارك والمكوس وقام أحياناً بأعمال الادعاء العام نيابة عنهم.

عضو في الفريق المشترك بين الوزارات الحكومية حيث يقوم باستعراض/ صياغة التشريعات لغرض الإسراع في نظام العدالة الجنائية منذ عام 1992، وكانت ولايته، ضمن أمور أخرى، إنشاء التدابير التشريعية والإدارية اللازمة التي أدت إلى التصديق على معاهدة الأمم المتحدة في فيينا عام 1988 لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية من قبل ترينيداد وتوباغو.

عضو اللجنة المختلطة بين ترينيداد وتوباغو/فنزويلا بشأن السيطرة على منع وقمع الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية من 1990 إلى 1999.

عضو في الفريق العامل لترينيداد وتوباغو المعني بالبرنامج الإقليمي لحماية العدالة من عام 1996 إلى الوقت الراهن.

مثّل مكتب مدير النيابة العامة في لجنة المراجعة التشريعية (المعينة من قبل مجلس الوزراء) لصياغة وتدقيق قوانين تشريعية متعددة الأوجه، أي؛ مشروع قانون الإجراءات الجنائية (الإجراءات الجنائية) (اتفاقية الإقرار)، ومشروع قانون التعويض عن الإصابات الجنائية، ومشروع قانون الإجراءات الجنائية (تعديل) ومشروع قانون الحمض النووي، ومشروع قانون الجرائم الخطيرة (التحقيق الأولي)، ومشروع قانون المخدرات الخطيرة، ومشروع قانون عوائد الإجرام، ومشروع قانون السلطة المركزية وفرقة العمل لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال، وقانون الكفالات، ومشروع قانون المساعدة المتبادلة في المسائل الجنائية، وجميع التشريعات الجنائية ذات الصلة.

قدم المشورة إلى مكتب النائب العام ووزارة الشؤون الخارجية حول الاتفاقيات الدولية / الإقليمية والمعاهدات.

المشاركة في القضايا الجنائية التي وردت

في تقارير جزر الهند الغربية القانونية

قضية آشبي (غلين) ضد الدولة - تقارير جزر الهند الغربية القانونية رقم 45 (WIR)

قضية وانزار (مايكل) ضد الدولة - رقم 46 WIR 439

قضية غونزاليس (فرانكلين) ضد الدولة - رقم 47 WIR 355

قضية هارينارين مهراج ضد الدولة - رقم 47 WIR 416

قضية رفيق سهاداث ضد الدولة - رقم 47 WIR 399

قضية هوليس رامناث ضد الدولة - رقم 47 WIR 419

قضية تيزدايل (كينيث) ضد الدولة - رقم 47 WIR 409

قضية وليامز (هيوبرت) ضد الدولة - رقم 48 WIR 32

قضية بولا ناندلال ضد الدولة - رقم 49 WIR 412

قضية ليستر (كورت) ضد الدولة - رقم 50 WIR 452

قضية مورفي (جامنز) ضد الدولة - رقم 50 WIR 457

قضية فيليب تشوتولال وآخرين ضد الدولة - رقم 52 WIR

قضايا بارزة

(أ) دعوى الادعاء العام الناجحة الأولى في دول الكومنولث البريطاني بحق قاضي المحكمة الابتدائية السامي باتريك ياجيسار بتهمة الفساد: حكم عليه بالعقوبة القصوى بالسجن لمدة سنتين (2) مع الأشغال الشاقة، من قبل محكمة الاستئناف ومجلس الملكة.

(ب) دعوى الادعاء العام الناجحة الأولى في محكمة الاستئناف في جزر الهند الغربية بحق قاضي الصلح فاروق علي بتهمة الفساد: حكم عليه بالعقوبة القصوى بالسجن لمدة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة.

(ت) قضية فيليشيا كونستانتين و العريف رونو وليامز ضد الدولة - الاستئناف الجنائيين رقم 88 و 86 لعام 1997 (ترينيداد وتوباغو (غير واردة في تقارير قانون جزر الهند الغربية). تم تقديم الحجج القانونية للاستئناف بنجاح حيث وُجد مذنباً بالتآمر لقتل شاهد الدولة بعد محاولة فاشلة لتسميمه أثناء وجوده تحت حراسة الدولة وحكم على كل منهما بالعقوبة القصوى بالسجن لمدة 10 سنوات مع الأشغال الشاقة.

القضيتين التاليتين اللتان تم تمثيلهما في ذلك الوقت، كانتا الاستئنافين الناجحين الوحيدين الذين قامت بهما الدولة في ترينيداد وتوباغو. بموجب قانون إقامة العدل (أحكام متنوعة) لعام 1996، مما أعطى الدولة حق الاستئناف في المسائل الجنائية. لقد مثل الدولة في كلتا الحالتين.

(أ) قضية الدولة ضد جارفيلد تيموثي جوزيف - استئناف جنائي رقم 124 لعام 1997 (غير وارد في التقارير): وُضع تحت سند تعهد غير احتجائي بعد إقراره بأنه مذنب في تهمة القتل غير المشروع لابنة زوجته؛ حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاثة سنوات مع الأشغال الشاقة بعد الاستئناف.

(ب) قضية الدولة ضد أنتوني أمورسو سينتينو - استئناف جنائي رقم 198 لعام 1997. وُضع تحت سند تعهد غير احتجائي بعد أن وجدته المحكمة بأنه مذنب في تهمة القتل غير المتعمد؛ حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات مع الأشغال الشاقة بعد الاستئناف.

المؤتمرات / الندوات التي حضرها

بصفته المهنية

مثل ترينيداد وتوباغو في الاجتماع الدولي للخبراء في مشروع التطوير القانوني الذي نظّمته "لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات". بموجب منظمة الدول الأمريكية، سان خوسيه ، كوستاريكا، 6 أيار/مايو 1989.

مندوب ترينيداد وتوباغو للمؤتمر الإقليمي بشأن الاتفاقية الدولية للمخدرات وتعاطي المخدرات، بورت أوف سباين ، ترينيداد، 3-16 نيسان/أبريل 1989.

مثل ترينيداد وتوباغو في الندوة الإقليمية بشأن التدابير الفعالة لمكافحة جرائم المخدرات وتحسين إدارة العدالة الجنائية تحت رعاية معهد أمريكا اللاتينية للأمم المتحدة لمنع الجرائم ومعاملة الجانحين، سان خوسيه، كوستاريكا، 27 تشرين الثاني/نوفمبر - 8 كانون الأول/ديسمبر 1989. المقالة التي قدمها: "التدابير المضادة (الحاضر والمستقبل) في ترينيداد وتوباغو - دور إنفاذ القانون وبرنامج لتخفيض الطلب".

عضو لجنة الخبراء في "الاستشارات الوطنية والدولية عبر الهاتف" حول التعاون بين وسائل الإعلام / القطاع الخاص / القطاع العام بشأن منع تعاطي المخدرات، مجمع إريك وليامز للعلوم الطبية، في 22 أيار/مايو 1990.

مثل ترينيداد وتوباغو في الندوة الإقليمية الثالثة بشأن التدابير الفعالة المضادة لجرائم المخدرات وتحسين إدارة العدالة الجنائية تحت رعاية معهد أمريكا اللاتينية للأمم المتحدة للوقاية من الجرائم والعلاج من 16-27 تموز/يوليو 1990.

المقالة التي قدمها: "التعاون الإقليمي والدولي - الأدوات الفعالة لمكافحة جرائم المخدرات؛ تحسين إدارة العدالة الجنائية".

مندوب وممثل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو في المؤتمر الثامن للأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الجانحين، هافانا، كوبا، 27 آب/أغسطس - 7 أيلول/سبتمبر، 1990.

مندوب في الندوة القضائية الدولية التي أجزتها وزارة العدل للولايات المتحدة، إدارة مكافحة المخدرات، بورت أوف سپاين، ترينيداد، نيسان/أبريل، 1990.

مندوب وممثل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو في الفريق العامل بين الحكومات لمنع الجريمة وبشأن نظام العدالة الجنائية، مركز فيينا الدولي، فيينا، النمسا، 5 - 9 آب/أغسطس 1991.

مندوب وممثل حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو في مؤتمر الأمم المتحدة بين الحكومات لمنع الجريمة ونظام العدالة الجنائية، باريس، فرنسا، 1992.

ممثل حكومة ترينيداد وتوباغو في ورشة العمل الكاربيية لمكافحة غسل الأموال، كينغستون ، جامايكا، 26 - 28 أيار/مايو 1992.

مندوب في الندوة الإقليمية بشأن التدريب والتعاون القضائي لمكافحة المخدرات من أجل المسؤولين في مجال العدالة الذين يتحدثون اللغة الفرنسية واللغة الإنكليزية في منطقة البحر الكاريبي، تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، فورت دي فرانس، مارتينيك، 15 - 17 كانون الأول/ديسمبر 1992.

مندوب في ندوة حول غسل الأموال تحت رعاية وزارة الأمن الوطني لترينيداد وتوباغو والسفارة الفرنسية، بورت أوف سباين، ترينيداد، 2 - 4 آذار/مارس 1983.

محاضر في برنامج حقوق الإنسان لموظفي القطاع العام في ترينيداد وتوباغو تحت رعاية مكتب النائب العام ووزارة الشؤون القانونية، بورت أوف سباين، ترينيداد، 19-20 نيسان/أبريل 1993.

محاضر / مسهل في الندوة التدريبية الدولية لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية تحت رعاية لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، بورت أوف سباين، ترينيداد، 18 - 21 أيار/مايو 1993.

المقالة التي قدمها: "التشريع والإجراءات القانونية / الإدارية لمراقبة السلائف والمواد الكيميائية الأساسية".

مندوب في ورشة عمل حول غسل الأموال تناول، ضمن أمور أخرى، برنامج العدالة الجنائية، وقوانين المصادرة / التجريد، والمساعدة المتبادلة بين الدول، بورت أوف سباين، ترينيداد ، 3 - 5 أيار/مايو 1994.

مندوب / ممثل حكومة ترينيداد وتوباغو في فريق العمل المالي الكاريبي في الاجتماع الوزاري، بورت أوف سباين ، ترينيداد، 24 - 25 أيار/مايو 1995.
ممثل / مندوب حكومة ترينيداد وتوباغو في اجتماعات الأمم المتحدة:

اللجنة التحضيرية لإنشاء محكمة جنائية دولية (الجلسة الثانية)، الأمم المتحدة، نيويورك، 12-30 آب/أغسطس 1996.

ممثل / مندوب حكومة ترينيداد وتوباغو في اجتماعات لجنة الأمم المتحدة التحضيرية المعنية بإنشاء محكمة جنائية دولية (جلسات)، الأمم المتحدة، نيويورك، 11-21 شباط/فبراير 1997.

مندوب / ممثل حكومة ترينيداد وتوباغو في ورشة عمل إقليمية حول آليات لتطوير محكمة جنائية دولية، شارك في رعايتها كل من حكومة ترينيداد وتوباغو والبرلمانيون من أجل العمل على المستوى العالمي، بورت أوف سباين، ترينيداد، 14-15 أيار/مايو 1998.

مندوب / ممثل حكومة ترينيداد وتوباغو في الاجتماع الثالث للفريق العامل المعني بالبرنامج الإقليمي لحماية العدالة، بورت أوف سباين، ترينيداد، 26-27 كانون الثاني/يناير 1999.

مراقب نيابة عن حكومة ترينيداد وحكومة توباغو في مؤتمر قضاة المحاكم الابتدائية الإقليمي تحت رعاية جامعة جزر الهند الغربية ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجرائم، بورت أوف سباين، ترينيداد، 24-29 كانون الثاني/يناير 1999.

مندوب / ممثل حكومة ترينيداد وتوباغو في المؤتمر الإقليمي بين الحكومات لمنطقة البحر الكاريبي للتوقيع والتصديق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تحت رعاية منظمة "لا سلام بدون عدالة" ووزارة النائب العام، بورت أوف سباين، ترينيداد وتوباغو، 15-17 آذار/مارس 1999.

ممثل / مستعرض من قبل ترينيداد وتوباغو في مؤتمر/اجتماع وزراء العدل في دول الكومنولث حول المحكمة الجنائية الدولية، 3-7 أيار/مايو 1999، بورت أوف سباين، ترينيداد.

الاتصالات المهنية الأخرى

مستعرض/محاضر في "تأسيس وتوطيد محاكم معالجة المخدرات في منطقة الكاريبي: جهد جماعي"، مونتيفغو باي، جامايكا.

2-6 شباط/فبراير 2011

محاضر زائر في اللقاء الشهري للجمعية الطبية الجنوبية للأطباء. المقالة التي قدمها: "المسؤوليات القانونية للطبيب".

1983-1999

محاضر زائر في مأوى سانت دومينيك للأطفال، بلمونت: "حول الجريمة، الطفل

والمجتمع"، بورت أوف سباين، ترينيداد.

خطيب الكلمة الرئيسية في احتفالات التخرج في المدارس التالية: مدرسة فايزباد الانجليزية الثانوية، مدرسة بالو سيكو الثانوية، مدرسة برينسيس تاون العليا الشاملة، مدرسة أنتسي ميموريال الابتدائية للبنات، سان فيرناندو، مدرسة بالو سيكو الحكومية، مدرسة فايزباد البرزيتريانية، مدرسة وودلاند الهندوسية، مدرسة روسيلاك الهندوسية الابتدائية، مدرسة إيرين الحكومية الابتدائية.

محاضر في دورة تدريب المستشارين الأقران التي يقدمها المعهد الوطني للتعليم العالي والبحوث والعلوم والتكنولوجيا بشأن، ضمن أمور أخرى، تشريعات المخدرات، الطلب / التقليص وإنفاذ القانون"، مجمع إريك وليامز الطبي، ترينيداد.

محاضر في ندوة لمديري المدارس الثانوية في جنوب ترينيداد، كوكفا، ترينيداد.

المستشار القانوني وعضو سابق في مجلس التخلف العقلي لترينيداد وتوباغو، ترينيداد.

عضو مجلس إدارة مدرسة سانت باتريك الانجليكانية، ترينيداد، جزر الهند الغربية.

محاضر في ندوة تدريبية للممرضات الموظفين العاملين في مستشفى سان فرناندو العام، معهد سان فرناندو الفني، ترينيداد. المقالة التي قدمها: "المسؤولية التقصيرية/المسؤولية الجنائية - الممرضة في المستشفى".

مندوب في ورشة عمل البرنامج الكاربي لمكافحة غسل الأموال الخاص بمكافحة غسل الأموال للقضاة، سانت لوشيا.

19-17 حزيران/يونيو 2004
